بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (21) لسنة (2017م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 2 ذو القعدة 1438 هجرية، الموافق 2017/7/25 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة الأنيس للتجارة

ضد

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن المناقصة رقم 2016/6م الخاصة بتوريد عدد 200 برميل زيت لمحركات الديزل.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2017/5/3م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تضمنت قيام الجهة باستبعاد عطاء الشاكية بحجة انخفاضه بمقدار 25.5٪ عن التكلفة التقديرية، وطلبت الشاكية من الهيئة العليا التحري والتقصي حول أداء اللجنة الفنية والتلاعب في نتيجة هذه المناقصة وغيرها من المناقصات مما يكبد البلد خسائر كبيرة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة بحسب ما جاء في مذكرة الشاكية.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (224) وتاريخ 2017/5/8م تضمنت التوجيه بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى المقدمة من الشاكية وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع ،وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بالمذكرة رقم (201727562) وتاريخ 2017/5/21م وأرفقت بمذكرتها الأوليات المطلوبة وقد تضمن الرد ما يلي:

تم استبعاد عطاء الشاكية لأنها قدمت ترخيص للزيت في عطائها لا يتوافق مع شروط المؤسسة التي وردت في وثيقة المناقصة حيث انها قدمت عينة لزيت (Brand name (MAG ULTRA PLUS 15W-4 ,CI-4/SL وهو غير الزيت المعتمد من المعهد الأمريكي للبترول API AMERICAN PETROLUM (INSTITUTE)) Brand name (MAG ULTRA PLUS 15W-4 ,CI-4 مما يعني أن الترخيص المطلوب ليس للعينة التي قدمتها ، وهذا يعد شرط أساسي .كما ان العرض المقدم من الشاكية كان يقل عن التكلفة التقديرية بما نسبته (25.5٪) وهذه النسبة أقل من النسبة المسموح بها في القانون والمحددة بـ (15٪)، إضافة الى عدم اقتناع اللجنة الفنية بكشف تحليل عرض السعر المقدم من الشركة الشاكية كون تكلفة البرميل سواء في آخر مناقصات سابقة أو في السوق المحلية حاليا هي في حدود مبلغ التكلفة التقديرية.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الاتي:

❖ **فتح المظاريف:** تم فتح مظاريف المناقصة بتاريخ 2016/8/15م بحسب محضر فتح المظاريف الموقع.

❖ **إجراءات التحليل:** تمت إجراءات التحليل وفق الإجراءات الموضحة في النسخة المرفقة من تقرير لجنة التحليل للعطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة الذي تضمن البيانات التالية:

أ- تاريخ نشر الإعلان لأول مرة: 2016/7/16م.

ب- تاريخ فتح المظاريف: 2016/8/15م.

ت- عدد المتقدمين للمناقصة: 14 (المذكورين في كشف محضر فتح المظاريف) (مع العلم بأن عدد المتنافسين الذين قاموا بشراء وثائق المناقصة 19 شركة).

❖ **نتائج الفحص الأولي للاستجابة:**

أ- العطاءات غير المستجيبة لشروط المناقصة بحسب ما ورد في تقرير لجنة التحليل وهي كالتالي:

رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	سبب الاستبعاد
14/4	مؤسسة عبد الله الكبوس	قدم صلاحية ضمان العطاء 113 يوم والمطلوب 120 يوم بالإضافة إلى وجود اسباب استبعاد فنية اساسية.
14/7	مكتب مهدي الحظوري	قدم ضمان العطاء باليورو وبمبلغ (3100يورو) وعند الاحتساب وتحويل المبلغ بالريال اليمني بسعر صرف يوم فتح المظاريف 2016/8/15 (279.55) ومن ثم معادلة المبلغ إلى الدولار الامريكي بسعر صرف (250.50) ينتج المبلغ ($3,459.50) اي ان الضمان ناقص المبلغ.
14/14	شركة اتيكو	صلاحية العطاء المقدم في عرضه شهر واحد فقط كما أن هناك نقص في فترة صلاحية ضمان العطاء ثلاثة ايام.

ب- العطاءات المستجيبة لشروط المناقصة بحسب ما ورد في تقرير لجنة التحليل وهي كالتالي:

رقم العطاء	إسم مقدم العطاء
14/1	صن جروب
14/2	النهى للاستيراد
14/3	محمد اليماني واخوانه
14/5	شركة اومنيتريد المحدودة
14/6	مؤسسة الانيس واخوانه
14/8	سمارت باور
14/9	شركة المقبلي
14/10	شركة النشور
14/11	الشرق مسعود الدولية
14/12	الرائد للمقاولات
14/13	شركة جمعان

❖ **إجراءات التقييم الفني والمالي للعطاءات المستجيبة:**

أ- التقييم الفني:

ذكر تقرير لجنة التحليل الفني والمالي بأنه وفقا لما تم تحديده في وثيقة المناقصة فأن طريقة التقييم الفني

ستكون للعطاءات التي استجابت لوثائق وشروط المناقصة وتأهلت تأهيلا أوليا، وبعد تفريغ المواصفات الفنية للعطاءات المقدمة ومقارنتها بالمواصفات الفنية المطلوبة والمحددة في وثائق المناقصة، وفقا للآتي:

1- **العطاءات غير المستوفية للمواصفات والشروط الرئيسية:**

رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	سبب الاستبعاد
14/1	صن جروب	قدم زيت Brand name (AKSOIL ULTRA SYN GOLD SERIES SHPD 15W-40) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/2	النهى للاستيراد	قدم زيت Brand name (GULF SEA POWER MX 15W-40F) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/3	محمد اليماني واخوانه	قدم زيت Brand name (VALVOLINE ALL FLEET EXTRA ENGINE OIL 15W-40) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/5	شركة اومنيتريد المحدودة	قدم زيت Brand name (MAK CI-4) غير مرتبط مستوى الاداء (performance level) بـ ACEA الجمعية الاوربية لمصنعي السيارات وبالتالي فان هذا الزيت لا يتناسب اداءه مع عمل محركات الديزل ذات الاداء الشاق والتي تعمل هذه الايام بصورة مستمرة Continuous power heavy duty diesel engine والتي تتطلب زيت بنفس المواصفات Heavy duty diesel oil بحسب مواصفات المؤسسة.
14/8	سمارت باور	لم يقدم عينات قدم زيت Brand name (Xcel MAXIMUM Duty Plus 15W-40) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/9	شركة المقبلي	قدم زيت Brand name (Hardex CI-4 ECO Fully Synthetic 15W-40 , CI-4/SL) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول

		بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/11	الشرق مسعود الدولية	قدم زيت Brand name (WOLF VITAL TECH 15W-40 CI-4/SL , EXTRA) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة.
14/12	الرائد للمقاولات	قدم زيت Brand name (WOLF VITAL TECH 15W-40 CI-4/SL , EXTRA) غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API (AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة
14/13	شركة جمعان	قدم زيت(MAJ DIESEL ENGINE OIL) Brand name له ماركة مسجلة في الشركة المصنعة RAFOIL Industries LLC راس الخيمة- الامارات ، الا ان هذا الزيت غير معتمد من المعهد الامريكي للبترول API AMERICAN PETROLUM INSTITUTE) والمخول بإصدار التراخيص للشركات المصنعة للزيوت من حيث جودة الاداء "Engine oil license Certificate" بحسب مواصفات المؤسسة

2- العطاءات المستوفية للشروط والمواصفات:

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء
1	14/6	مؤسسة الانيس واخوانه
2	14/10	شركة النشور

ب- التقييم المالي :

1- العطاءات المستوفية ماليا مرتبة حسب الأقل سعراً كما ورد في تقرير لجنة التحليل :

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	مبلغ العطاء عند فتح المظاريف (قبل التصحيح والإضافة)	مبلغ العطاء (بعد التصحيح والإضافة)	المعادل بالريال	نسبة الزيادة والنقص عن التكلفة التقديرية
1	14/6	مؤسسة الانيس واخوانه	$119,200	$119,200	29,859,600 ريال	%25.5 (-)
2	14/10	شركة النشور	39,800,000 ريال	39,800,000 ريال	39,800,000 ريال	%0.70 (-)

2- مبررات النقص عن التكلفة التقديرية كما ورد في تقرير لجنة التحليل :

من خلال الرجوع إلى تفاصيل إعداد التكلفة التقديرية في تقرير اللجنة الفنية اتضح بانه تم الاستناد عند إعداد التكلفة التقديرية إلى أسعار مناقصة سابقة برقم 2015/4 الخاصة بشراء وتوريد عدد (100) برميل زيت والتي كانت ذات منشأ (الماني) بينما الزيوت التي سيتم شرائها في هذه المناقصة هي من منشأ (إماراتي) بالإضافة إلى ما يترتب على شراء الزيوت من الشركات الألمانية زيادة في تكلفة النقل والتأمين على النقل بحيث كانت الزيادة منطقية مع شركة إماراتية قريبة.

3- **توصية لجنة التحليل الفني والمالي كما وردت في تقريرها:**

من خلال ما سبق واستنادا إلى المعايير المحددة في وثائق المناقصة وإلى نتائج التحليل الفني والمالي والقانوني وتحليل جودة العينات توصي لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي والقانوني الاتي :

إرساء المناقصة العامة رقم 2016/6 الخاصة بشراء وتوريد عدد (200) برميل زيوت لمحركات الديزل على مؤسسة الأنيس وإخوانه عن الشركة المصنعة (MAG Lube) منشأ (الأمارات) وذلك بمبلغ إجمالي وقدرة ($119,200) مائه وتسعة عشر الف ومائتين دولار أمريكي تسليم (مخازن المؤسسة DDP) شاملا ضريبة الأرباح التجارية + ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية.

4- **كما أوصت لجنة التحليل الفني والمالي في تقريرها بالاتي :**

- التوجيه إلى اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد المواصفات الفنية المستقبلية أن تكون الزيوت وفقا للمواصفات الأوروبية وذلك مراعاة لمصلحة المؤسسة في شراء زيوت ذات جوده عالية.
- أن تتم عملية الفحص والاستلام من قبل لجنة الاستلام والفحص عن طريق اتخاذ إجراءات فحص عينات من الزيوت الموردة في المعامل ومطابقتها للمواصفات الفنية المحددة في وثيقة المناقصة.
- بتاريخ 2016/12/13م استكملت لجنة التحليل الفني والمالي اعمالها ورفعت تقريرها إلى الأخ/ رئيس لجنة المناقصات بالجهة للموافقة على النتائج.
- قامت لجنة المناقصات المختصة بالجهة بتاريخ 2016/12/25م بإحالة تقرير لجنة التحليل والتقييم للمناقصة رقم (2016/6) إلى اللجنة الفنية التي قامت بإعداد وثائق المناقصة وذلك للوقوف على أسباب الاستبعاد لجميع الشركات المتقدمة للمناقصة وإعادة التقييم لما ورد في تقرير لجنة التحليل من أسباب استبعاد وتوصيات على ضوء ما ذكر في حيثيات المحضر وبما يكفل حصول المؤسسة على زيوت مطابقة للمواصفات الفنية للمؤسسة وذات جودة عالية والرفع بالنتائج التي يتم التوصل اليها خلال أسبوع من تاريخ البلاغ.
- بتاريخ 2016/12/27م قام الأخ/ مقرر لجنة المناقصات بالجهة بمخاطبة الأخ/ رئيس اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات لإبلاغه بقرار لجنة المناقصات رقم (19-19) بجلستها رقم (2016/26) وتاريخ 2016/12/25م والذي اقرت فيه "بإحالة تقرير لجنة التحليل والتقييم للمناقصة رقم (2016/6) إلى اللجنة الفنية التي قامت بإعداد وثائق المناقصة وذلك للوقوف على أسباب الاستبعاد لجميع الشركات المتقدمة للمناقصة وإعادة التقييم لما ورد في تقرير لجنة التحليل من أسباب استبعاد وتوصيات على ضوء ما ذكر في حيثيات المحضر وبما يكفل حصول المؤسسة على زيوت مطابقة للمواصفات الفنية للمؤسسة وذات جودة عالية والرفع بالنتائج التي يتم التوصل اليها خلال أسبوع من تاريخ البلاغ".
- قامت اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بالجهة بمراجعة وتدقيق تقرير لجنة التحليل والتقييم السابقة على ضوء العطاءات المقدمة من الشركة والإجراءات التي تمت خلال تلك المرحلة على النحو المبين في الأوراق تبين للجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات الاتي :

- أن لجنة التحليل استبعدت العطاءات المقدمة من جميع الشركات باستثناء عطاءين فقط مقدمة من (مؤسسة الأنيس ، وشركة النشور) والتي رأت لجنة التحليل بأنها مؤهلة من الناحية الفنية ؛ في حين لوحظ من خلال إعادة التحليل من الناحية الفنية والنظر في أسباب الاستبعاد بأنه يوجد إلى جانب العطاءين سالفي الذكر المؤهلة فنيا وجود عطاء آخر مقدم من شركة اتيكو مؤهل فنيا إلا أن لجنة التحليل لم تقم بتحليل هذا العطاء فنيا واكتفت لاستبعاده بسبب نقص فترة ضمان العطاء بواقع ثلاثة أيام فقط عن فترة الضمان المحدد في وثائق المناقصة.

والجدير بالذكر هو أنه وعند مخاطبة الشركات بتمديد فترة ضمان العطاء أثناء فترة عمل لجنة التحليل واستجابة الشركات لهذا الشرط قامت شركة آتيكو ضمن تلك الشركات بالاستجابة لهذا الخطاب وتمديد فترة ضمان العطاء المقدم من قبلها ، وبالتالي انتفاء السبب الذي استندت عليه لجنة التحليل في استبعاد هذا العطاء، إلا أن هذه اللجنة- أي لجنة التحليل - لم تقتنع بذلك ورأت استبعاد هذا العطاء لنفس السبب، الأمر الذي رأت معه اللجنة الفنية إضافة هذا العطاء إلى قائمة العطاءات المؤهلة فنيا التي تم تأهيلها من قبل لجنة التحليل السابقة، وإعادة تحليل تلك العطاءات مرة أخرى فنيا وماليا وقانونيا حسب قرار لجنة المناقصات.

- أن الأسباب الفنية التي أوردتها لجنة التحليل لاستبعاد بقية العطاءات الأخرى منطقية ولا يوجد عليها أي ملاحظات باستثناء ما أوضحناه في الفقرة السابقة.

5- **توصيات اللجنة الفنية كما ورد في تقريرها:-**

من خلال ما سبق واستنادا إلى المعايير المحددة في وثيقة المناقصة، وإلى نتائج دراسة وإعادة التقييم وفقا لما ورد في تقرير لجنة التحليل والتقييم من أسباب استبعاد وتوصيات وبما يكفل حصول المؤسسة على زيوت مطابقة لمواصفات المؤسسة وذات جودة عالية فان اللجنة الفنية توصي بالآتي :

- إرساء المناقصة العامة رقم(2016/6) الخاصة بشراء وتوريد عدد (200) برميل زيوت لمحركات الديزل على شركة اتيكو عن الشركة المصنعة (RAVENOL) منشأ (الماني) وذلك بمبلغ إجمالي وقدرة (41.800.000) واحد وأربعون مليون وثمانمائة الف ريال يمني تسليم (مخازن المؤسسة DDP) شاملا ضريبة الأرباح التجارية + ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، مع مراعاة تجديد البطاقة التأمينية.
- بتاريخ 2017/4/10م استكملت اللجنة الفنية أعمالها ورفعت تقريرها إلى الأخ/ رئيس لجنة المناقصات بالجهة للموافقة على النتائج.
- قامت لجنة المناقصات بالجهة بتاريخ 2017/4/19م بإقرار نتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة على على شركة اتيكو للتجارة والصناعة المحدودة بحسب ما ورد في تقرير اللجنة الفنية.
- قامت الجهة بإخطار صاحب العطاء الفائز بتاريخ 2017/4/23م.
- قامت الجهة بإخطار بقية المتقدمين بنتائج التحليل والتقييم ونتائج الإرساء بتاريخ 2017/4/23م.
- بتاريخ 2017/4/29م تقدمت الشاكية بشكوى إلى الجهة بشأن تزويدها بالأسباب التي أدت إلى استبعاد عطاءها كون المواصفات المقدمة منها مطابقة للشروط المطلوبة وعطاءها كان اقل العطاءات المقدمة وقد ردت الجهة على الشكوى بتاريخ 2017/4/30م .

❖ **ملاحظات المكتب الفني :-**

➢ **بالنسبة للشاكية:-**

1. تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.

2. العطاء المقدم من الشاكية أقل العطاءات المقدمة للمناقصة سعرا وفقا لمحضر فتح المظاريف.

➢ **بالنسبة للجهة:-**

1. خطأ ما قامت به اللجنة الفنية ولجنة المناقصات المختصة بالجهة بإرساء المناقصة على شركة اتيكو للصناعة والتجارة بمبلغ إجمالي وقدرة (41.800.000) ريال بالرغم من أن هذا العطاء غير مستجيب جوهريا لشروط وتعليمات وثائق المناقصة وذلك للأسباب التالية :
   - ان فترة صلاحية العطاء المقدم من قبل شركة اتيكو كانت لمدة شهر واحد فقط بينما الفترة المطلوبة لصلاحية العطاء ثلاثة اشهر من تاريخ فتح المظاريف بحسب شروط وتعليمات وثائق المناقصة وكان يتوجب على اللجنة الفنية استبعاد هذا العطاء في مرحلة الفحص الأولي للاستجابة وذلك بالمخالفة لشروط وتعليمات وثائق المناقصة وأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.
   - ان فترة صلاحية ضمان العطاء المقدم من قبل شركة اتيكو يقل عن الفترة القانونية المطلوبة بثلاثة أيام وكان يتوجب على اللجنة الفنية استبعاد هذا العطاء في مرحلة الفحص الأولي للاستجابة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (168) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
   - ان البطاقة الزكوية المقدمة مع عطاء الشركة الموصى بالإرساء عليها كانت باسم مؤسسة الحثيلي للنقل والخدمات وليست باسم الشركة الموصى عليها بالإرساء وكان يتوجب على الجهة مطالبة الشركة بتزويدها بنسخة من البطاقة الزكوية الخاصة بالشركة وذلك بالمخالفة لشروط وتعليمات وثائق المناقصة وأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.
2. قيام الجهة بمخاطبة شركة اتيكو للتجارة والصناعة المحدودة بطلب تمديد الضمان المقدم من قبل الشركة بالرغم من ان فترة صلاحية ضمان العطاء المقدم من قبل شركة اتيكو يقل عن الفترة القانونية المطلوبة بثلاثة أيام وذلك بالمخالفة للمادة رقم (168) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
3. قيام الجهة بتاريخ 2016/8/29م بتشكيل لجنة فنية ومالية وقانونية للقيام بتحليل وتقييم العطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة وذلك بعد مرور 15 يوم من تاريخ فتح المظاريف وذلك بالمخالفة للمادة رقم (165) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
4. ان لجنة التحليل الفني والمالي قد استكملت أعمالها ورفعت تقريرها بتاريخ 2016/12/13م إلى الأخ/ رئيس لجنة المناقصات بالجهة وذلك بعد مرور 105 يوم من تاريخ تكليفها والذي حدد فترة عملها بعشرين يوما من تاريخ التكليف ولا يوجد أي تمديد لأعمال اللجنة من قبل رئيس الجهة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (166) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
5. عدم التزام اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بالجهة بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة في عملية التقييم لجميع العطاءات على أساس قاعدة واحدة وبصورة عادلة دون أي تمييز وذلك بالمخالفة للمادة رقم (3) الفقرة (ب) والمادة رقم (95) الفقرة (أ) من قانون المناقصات.
6. عدم التزام اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بالجهة بالمعايير والأسس والمنهجية الموضحة في

وثيقة المناقصة عند عملية تقييم العطاءات المقدمة وذلك بالمخالفة للمادة (165) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

7. عدم قيام الجهة بعمل استفسار رسمي الى الشركة الشاكية لطلب التوضيح حول تقديم الشاكية عينة لزيت (MAG ULTRA PLUS 15W-4 ,CI-4/SL Brand name) غير الزيت المعتمد من المعهد الأمريكي للبترول (API AMERICAN PETROLUM INSTITUTE (MAG ULTRA PLUS 15W-4 ,CI-4 Brand name) والذي عنى للجهة أن الترخيص المطلوب ليس للعينة التي قدمتها الشاكية وتعتبره الجهة شرطا أساسيا في المناقصة، وكذلك عدم تقديم استفسار عن العرض المقدم من الشاكية والذي يقل عن التكلفة التقديرية بما نسبته (25.5٪) وهي نسبة أقل من النسبة المسموح بها في القانون والمحددة بـ (15٪)، وكان يتوجب على اللجنة الفنية عمل استفسار رسمي الى الشركة لطلب التوضيح حول هذا الانحراف والتضارب وفقا للمادة (169) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م التي تنص على أنه يجوز للجنة التحليل والتقييم بعد موافقة لجنة المناقصات المختصة طلب الاستيضاح أو التثبت عن أي جزئية تضمنها العطاء للتأكد منها.

8. كان يتو جب على اللجنة الفنية إعادة النظر في التكلفة التقديرية للزيوت المطلوبة كون العطاء الموصى بالإرساء عليه ترتيبه الثالث عشر من حيث اقل الأسعار المقدمة بحسب ما ورد في محضر فتح المظاريف.

9. ان إجمالي قيمة العطاء الموصى بالإرساء عليه يزيد بمبلغ وقدره 11,940,400ريال عن عطاء الشركة الشاكية.

10. عدم قيام اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بعمل فحص للعينات المقدمة للزيوت عبر الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل المؤسسة.

11. قيام الجهة بإخطار الشركة الفائزة (شركة اتيكو) بتاريخ 2017/4/23م حيث ان الجهة حددت في مذكرتها فترة تقديم ضمان الأداء خلال عشرة أيام من تاريخ المذكرة وذلك بالمخالفة للفترة المحددة قانونا بـ 15 يوم من تاريخ الإخطار وذلك بالمخالفة لشروط وتعليمات وثائق المناقصة وأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.

12. تأخر الجهة فترة كبيرة جدا في استكمال إجراءات التحليل والتقييم والبت والإرساء للعطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة حيث بلغت فترة التحليل والتقييم 247 يوم من تاريخ فتح المظاريف وذلك بالمخالفة للمادة رقم (187) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

13. عدم التزام اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بالجهة بالفترة الزمنية المحددة بأسبوع من قبل لجنة المناقصات بالجهة لاستكمال مراجعة تقرير التحليل الفني والمالي المرفوع من قبل لجنة التحليل الفني والمالي حيث بلغت فترة التأخير 4 اشهر مع العلم بأن فترة التأخير غير مبررة وغير منطقية ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (187) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

14. ان معظم أعضاء لجنة المناقصات المختصة كانوا أعضاء في لجنة فتح المظاريف للمناقصة المذكورة بالإضافة إلى مقرر لجنة المناقصات بالجهة وذلك بالمخالفة لنص المادة (154/ أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.

15. ان الجهة قد تعمدت في تطويل إجراءات التحليل والتقييم للعطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة الأمر الذي ترتب عليه قيام الجهة بطلب تمديد فترة صلاحية العطاءات والضمانات لأكثر من ثلاث مرات وبشكل غير مبرر وغير قانوني وغير منطقي بالرغم من ان هذه المناقصة بسيطة ولا تستأهل

كل هذا الوقت والتأخير الحاصل وذلك بالمخالفة للمادة رقم (187) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث أن الجهة المشكو بها قد ارتكبت المخالفات والملاحظات المذكورة في تقرير المكتب الفني المدونة أنفا كما لم تعد التكلفة التقديرية للمناقصة وفقا للأصول والقواعد المنصوص عليها قانونا في المادة رقم (96) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات وإنما أعدتها بطريقة ارتجالية توحى بعدم حرصها على المال العام حيث أنها أعدت التكلفة التقديرية استنادا إلي أسعار المناقصة رقم (4 لسنة 2015م) الخاصة بشراء وتوريد مائتي برميل زيت ذات منشأ ألماني متناسية أن الأسعار تتغير ما بين ليله وضحاها وأن الزيت موضوع المناقصة الحالية ذو منشأ أماراتي وهو ما يعني أن تكلفة النقل والتامين على النقل ستكون أقل ومما يزيد ذلك أن العطاءات المقدمة في المناقصة تقل عن التكلفة التقديرية بنسب تتراوح ما بين (25٪ - 28٪)، ولم تقم الجهة بإعادة النظر بالتكلفة التقديرية ولم تحرص على إرساء المناقصة على أقل العطاءات المقيمة وإنما أرستها على عطاء يأتي في الترتيب الثالث عشر من حيث اقل الأسعار، فضلا عن أن ذلك العطاء غير مستجيب جوهريا لشروط وتعليمات وثائق المناقصة وفقا لما هو موضح في تقرير المكتب الفني بالهيئة السالف ذكره.

ولذلك،

وإستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- قبول الشكوى شكلا.
- إلغاء المناقصة وإعادة الإعلان عنها في مناقصة جديدة بعد تلافي الأخطاء التي ارتكبت في المناقصة السابقة وبعد إعداد تكلفة تقديرية منطقية وفقا للقانون.
- إحالة لجنة التحليل ولجنة المناقصات في المؤسسة للتحقيق من قبل الوزير.
- إبلاغ المؤسسة بالأخطاء المرتكبة والتأكيد على عدم ارتكابها مستقبلا.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 2 ذو القعدة 1438 هجرية،
الموافق 2017/7/25 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق حميد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات